في الجدل بشأن مهرجان جَرَش

بسمة النسور

أثار خبر إقامة مهرجان جَرَش للثقافة والفنون (24 يوليو/ تمّوز - 3 أغسطس/ آب) جدلاً كثيراً في الشارع الأردني، في ضوء الأحداث المؤلمة التي تشهدها المنطقة، والظروف شديدة القسوة غير الإنسانية التي يعيشها أهلنا الصامدون في غزّة الذبيحة. وقد انقسمت الآراء والمواقف بين مُؤيّدٍ ومُعارضٍ لقرار إقامة المهرجان في ظروف حرب الإبادة الغاشمة، التي يشنّها الكيان المُغتصب على شعب أعزل قتَل وشرّد وجوّع واعتقل أبناءه، فيما قوى الظلم والعدوان تواصل دعمها غير المشروط تحت عناوين مُنحازةٍ زائفةٍ لهجمةٍ وحشيةٍ جائرة، استهدفت الأطفال والنساء والشجر والحجر، وقد حاولت إدارة المهرجان تصويب المسار بما ينسجم مع نبض الشارع الأردني المُشتبك والداعم والمناصر للأهل في تغريبتهم الجديدة، وبما يتوافق مع الموقف الرسمي الأردني المُنسجم مع تطلعات الأردنيين إلى وقف المجزرة ونصرة أهلنا في غزّة بالطرق الممكنة كلّها، سواء من الناحية اللوجستية من تقديم التبرّعات، والرعاية الصحّية بإيفاد الأطباء وطواقم التمريض والإسعاف، وكذلك من ناحية الأداء الحكومي الرسمي في المحافل الدولية، الذي يعمل في نقل معاناة الغزّيين، وفضح ممارسات العدوّ الصهيوني، وكشف نفاق الغرب وتبديد أكاذيبه حول مفاهيم العدالة والحرّية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

قال مدير المهرجان، أيمن سماوي، في بيان صحافي «إنّ الدورة الثامنة والثلاثين للمهرجان ستحمل شعار (ويستمرّ الوعد) عوضاً عن الشعار القديم (ويستمرّ الفرح)، ذلك أنّ الفرح قد عزّت أسبابه في لحظتنا الراهنة». لافتاً إلى أنّ «الدورة الحالية، وانطلاقاً من هذا العنوان العريض ستكون مختلفة ومميّزة»، وهي بمثابة «استمرار للتضامن الأردني مع أهلنا في فلسطين في ظلّ العدوان الغاشم على قطاع غزّة». وأشار سماوي إلى أنّ «المهرجان سيشهد فعّاليات فلسطينية عديدة، وقد اقتصرت حفلات المسرح الجنوبي على حضور عدد من الفنانين الملتزمين إضافة إلى فرق شعبية تمثّل فلكور وتراث بلادها»، مؤكّداً حرص إدارة المهرجان على «رفع نصاب الثقافة من خلال الشعر والفنّ التشكيلي والندوات الفكرية المُتخصّصة»، وهي نقطة تحسب لإدارة المهرجان. ولما سلف كلّه، يبدو اعتذار عدة شعراء أردنيين عن المشاركة ومقاطعة المهرجان، غير مفهوم، ولعلّه ينطوي على تقليل من قيمة الثقافة والفنون والشعر باعتباره شكلاً تعبيرياً مقاوماً إنسانياً، ضرورياً في هذا الظرف بالذات. وعوضاً عن المقاطعة كان عليهم استثمار المنبر الجَرَشي للتعبير عن مواقفهم ومشاعرهم إزاء ما يحدث في الساحة الفلسطينية من أهوال، وإن كنت أتحفّظ على دعوة الشاعر أدونيس، من دون التقليل من أهمّيته الشعرية والفكرية، غير أنّه كان دائماً شاعراً نُخْبَوياً لم يحقق جماهيرية، علاوة على مواقفه السياسية المُثيرة للغضب كثيرين إبّان الثورة السورية، ورأى بعضهم فيها انحيازاً طائفيّاً فجّاً ومُستهجناً، وتَنكّراً لحقوق الأحرار وعذابات المُضطهَدين. وينطبق الأمر على المغنية فايا يونان، وغيرها من فنّانين من المفترض أن ينحازوا إلى معاناة شعوبهم، وقد عبّر بعضهم بصراحة عن مواقفهم الجائر في سورية، ما يرسم دائرة استفهام كُبرى بشأن جدوى دعوتهم إلى المشاركة في تظاهرة دولية كهذه.

أيّاً كان الأمر، حاولت إدارة المهرجان، وبذلت جهوداً كبيرةً في الإمساك بالعصا من المنتصف حرصاً على استمرارية، رغم الظروف القاهرة. ومن الطبيعي والحال هذه أن تُخطئ أحياناً وأن تُصيب أحياناً أخرى، وقد نجحت في إلغاء حفلات «الهشّك بشّك»، وتحرّرت من مقولة «الجمهور عايز كده»، وأعادت إلى المهرجان، من خلال برنامجها، هيبته التي رافقت البدايات.

ختاماً، هي دعوة إلى الأصدقاء من الشعراء المقاطعين، مع كامل المحبّة والاحترام، إلى إعادة النظر في موقفهم انتصاراً وإعلاءً لقيمة الثقافة والفنون الجادّة المُلتزمة، وتأكيد أهمية الكلمة فعلَ مقاومةٍ وصرخةً حرّيةً في وجه قوى الظلام، التي لا ترغب سوى في إسكاتنا وتهميشنا وإقصائنا. وهنا بالضبط يكمن القهر كلّه.

تونس والانتخابات الرئاسية: المشاركة أو المقاطعة

العهدي مبروك

أعلن الرئيس التونسي، قيس سعيّد، الأسبوع الماضي موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة، السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 2024، وبذلك يضع حدّاً للشكوك التي راودت كثيرين بشأن إجراء الانتخابات أصلاً. كانت هناك شكوك حقيقية في مدى جدّية الرئيس في الذهاب إلى الانتخابات. ترك الرئيس أيّاماً قليلة على انقضاء الآجال ليعلن هذا التاريخ، ويُصدر تبعاً لذلك أمرَ نشره في «الرائد الرسمي» في هذا الموعد المهمّ. غير أنّ تأخير إعلان الموعد لم يكن اعتباطياً، فلقد جرى تجريف مُهمّ شمل الحقل السياسي والتشريعي برمّته حتّى يخلو للرئيس سعيّد المضمار، ولجعل المنافسة غير جدّية بينه وبين بقيّة من أعلنوا الترشّح حتّى الآن. ومع ذلك، لم يُبدّد الرئيس الشكوك كلّها التي تحيط بالمسار الانتخابي برمّته. أوّل هذه الشكوك هي التحفّظات التي عبّر عنها العديد من متخصّصي القانون الانتخابي، من جامعيين وخبراء، تشمل تحديد الأساس التشريعي لهذه الانتخابات، إذ لم يُنقّح القانون الانتخابي من الهيئة التشريعية المتخصّصة (مجلس النوّاب)، بل منَح رئيس الجمهورية هذا الاختصاص للهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، والحال أنّها ليست مُخوّلة، إذ إنّ لها سلطة ترتيبية فحسب.

في غياب المحكمة الدستورية، التي تُعطّل مرّة أخرى تركيزها، رغم أنّ للرئيس جميع الصلاحيات من أجل إنجاز هذا الأمر، فإنّه لم يعمد من أولوياته، حتّى لو عن عليها من بشاء ممّن يختارهم لصفات يرتضيها هو، بعتزم العديد من نشطاء المجتمع المدني، وتحديداً المعنيين بمراقبة سلامة المسار الانتخابي، التقدّم بالمحكمة الإدارية للطعن في سلامة هذه الإجراءات التي اعتمدها الرئيس. أثبتت هذه المحكمة في آزمنة صعبة قدرتها على الحسم القضائي الجدّي في مسائل عديدة ومتفرّقة، حتّى في زمن الرئيس زين العابدين بن علي.

أمّا المسألة الثانية، التي علينا أيضاً أن نستحضرها، فهي المناخ الانتخابي المحتقن، وهو أمر مُستفحل منذ تاريخ انقلاب سعيّد على الدستور في يوليو/ تموز (2021)، فاعلن عديدين تحت الإقامة الجبرية، ثمّ تلت ذلك جملة من الإجراءات التي حدّت حرّية الأحزاب والجمعيات والإعلام، سارعت السلطة الأمنية والقضائية منذ أشهر قليلة إلى سدّ المنافذ حتّى لا يتسلّل مُترشّحون جدّيون تحت أن ينافسوا الرئيس على المنصب. منذ أكثر من سنة، بادر الرئيس عبر القضاء إلى القبض على رموز المعارضة، بنسق يكاد يكون يوميّاً، ويشمل عادة وجوهاً من الحركات السياسية المناهضة لسعيّد، والإعلاميين على غرار محمد بو غلّاب، وسنية الدهماني، التي صدر في حقّها حكم بقضي بسجنها سنة، ولا يزال عشرات المدوّنين والإعلاميين في حالة تتبّع قضائي أو تتبع أمني.

أخيراً، الأمر الثالث شروط المنافسة النزيهة في ظلّ حرمان العديد ممّن أعلنوا ترشّحهم، مع حقّهم في الترشّح، فهم إمّا في السجن، أو حرموا في ضوء التنقيحات التي عمدت إليها الهيئة المستقلّة للانتخابات، كما أشرنا أعلاه، أنهت تلك التعديلات المُترشّح بشروط تعجيزية على غرار التركيبات المستوجبة من المرفّقين التشريعيّين، وهي التي قاطعت المعارضة انتخاباتها السابقة. هذه التشكيلات تدين بالولاء المطلق لصاحب الفضل عليها، أي الرئيس سعيّد ذاته، ومن المستحيل تقريباً أن تمنح تزكيتها منافسي سعيّد، مهما يُجبر هؤلاء الطامحين على جمع ما يناهز عشرة آلاف تزكية، تتوزّع بين الدوائر الانتخابية، وهي عملية مُضنية.

في ظلّ هذه المعطيات الثلاثة، التي تُفسد المسار الانتخابي المُقبل، فإنّ موقفين لا يزالان يتردّدان: إمّا الرهان على «يُقوّين» النظامُ وجوده وتحرّكاته سياسياً عبره، قبلنا بشرعية انتخابات أو لم نقبل، وهو يُصدّر هذا المشهد إلى الخارج وفي الداخل لتأكيد حالة «دولتية» طبيعية تعيشها سورية، رغم الانهيار الاقتصادي والمجتمعي، والاحتلال والفوضى، والحرب التي ينشّها في مناطق معارضته.

ولعلّ تصدير بعض الأسماء لتمثيل الرئيس سعيّد، أمّا حركة النهضة، التي هيمنت على عشرية الانتقال الديمقراطي قبل الانقلاب عليها، فإنّها أقرّت في بيان صدر منذ يومين مبدأ المشاركة، غير أنّها تركت لنفسها حرّية تقدير الموقف في ضوء التطوّرات اللاحقة.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

انتصار الديمقراطية... إحياء ذكرى 15 يوليو

مصطفى كوكصو

بينما نحتفل اليوم بالذكرى الثامنة ليوم الديمقراطية والوحدة الوطنية في 15 يوليو/ تمّوز، نحتفل مرّة أخرى بفخر كبير بالمقاومة، وبالملاحم الفريد الذي أبدته ملّتُنا. إن إحياء هذا اليوم التاريخي ليس مُجرّد إحياءٍ لذكرى ما حدث في الماضي، بل هو كذلك تعزيز للتزامنا بالديمقراطية، وبوحدتنا الوطنية، وبتمسّنا على حماية استقلالنا.

لقد ظهرت محاولة الانقلاب الغادرة التي نفّذتها منظمة فيتو الإرهابية (FETÖ) ليست منظمة إرهابية فحسب، بل هي أيضاً منظمة تجسّس بصبغة دينية بقيادة فتح الله غولن) في ليلة 15 يوليو/ تموز 2016، للعالم أجمع، مدى قوّة إيمان الشعب التركي بالديمقراطية والحرّية. فهذه المنظمة الإرهابية، التي دبّرت محاولة الانقلاب المُشينة في تركيا، وتُشكّل تهديداً جوهرياً وخطراً على جميع المجتمعات.

لقد وقف شعبنا في وجه الخونة بإخلاصه للديمقراطية والوطن. وإنّنا نتذكّر الليلة بالترحّم على مواطنينا الذين تخطّى عددهم 250 شهيداً، وهناك أكثر من 2000 مصاب، ونعرب عن امتناننا لأبطالنا الذين أسقطوا المحاولة. لقد أخفق الهجوم الذي نفّذته طغمةٌ خارجةٌ عن التسلسل القيادي في القوّات المسلّحة التركية، على حكومتنا الشرعية وديمقراطيتنا، وذلك بفضل المقاومة الحازمة لأمتنا. لقد أعطى الشعب التركي، على تمثيل الشعب في مُؤسّسات الدولة كلّها، وامتلاكه حقّ توزيع مناصبها على الموالين لزعمائه، من أحزاب وشخصيات مُستقلّة، هدايا ومكافآت عينية، فتحوّلت المهام النيابية لأعضاءٍ كُثُر في المجلس من أيّ ملفّات سياسية أو أمنية تُؤسّس مشهداً سياسياً جديداً في البلاد، في تصميمنا على حماية ديمقراطيتنا.

حقيقة تقديم المُجرمين الذين تورّطوا في محاولة الانقلاب وبعدها، للمثول أمام العدالة، من دون إراقة دماء أيّ جندي أو مدني، تثبت مرّة أخرى أنّ الجمهورية التركية هي دولة قانون. فاتّخذت مؤسّسات الدولة إجراءات سريعة تحت قيادة فخامة الرئيس رجب طيّب أردوغان، وحيّدت الخونة، وتمكّنت من ضمان محاسبة جميع العناصر التي تحاول الإضرار بديمقراطيتنا أمام العدالة. وشعبنا بدوره أصبح قدوة لشعوب العالم من خلال إظهار التزامه بالديمقراطية، وتمسّكه بحُبّ الوطن في ظلّ أصعب الظروف، وفي السنوات الثماني التي تلت محاولة الانقلاب، حقّقت تركيا تقدّماً كبيراً في المجالين الاقتصادي والصناعي. إنّ زيادة معدّل إنتاجنا المحلّي والوطني، خاصّة في صناعتنا الدفاعية، هو ضمان استقلالنا وأمننا القومي. وبأتي إنتاج «TOGG»، لتكون أول سيارة كهربائية محلّية بين أيدي الناس في تركيا، وتضاف إلى مشاريع «TCG ANADOLU» (في السفن البرمائية)، وإلى «KAAN» (في الصناعات الجوية)، التي تُعزّز إيماننا بالثقة والاستقرار في منطقتنا. وهذه المشاريع ستستمرّ وتساهم مساهمة كبيرة في استقلال تركيا الاقتصادي، وتعمل على زيادة قدرتنا الإنتاجية المحلّية والوطنية، وبذلك، تلبّي احتياجات السوق المحلّية، وتصبح قادرين على المنافسة في الأسواق الخارجية. حقّقت شركاتنا من أمثال بيرقدار (BAYRAK)، وروكستان (ROKESTAN)، وأصلسان (ASELSAN)، التي نمت تحت رئاسة الصناعات الدفاعية، نجاحاً كبيراً في السوق الدولية. عاد تركيا لتشهد تدفّقاً للسياح من بقاع العالم كلّها، حيث كانت، وستظلّ، وجهتهم المفضّلة، خاصّة مع حرص القيادة التركية على التصدّي للحالات الفردية التي تسعى لتشويه صورة البلاد، وتستهدف ضرب علاقات تركيا مع إخواننا العرب الذين تربطنا بهم علاقات الدين والتاريخ والمصير المشترك، وتكشف الأرقام الرسمية أنّ عدد السائحين الذين زاروا تركيا خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2024، نحو 18 مليون سائح. بالإضافة إلى ذلك، تعمل تركيا على زيادة علاقاتها التجارية والثقافية مع دول المنطقة يوماً بعد يوم. ومن شأن اتفاقية «مُذكّرة التفاهم للتعاون المشترك بشأن مشروع مسار التنمية»، الموقّعة بين تركيا والعراق وقطر والإمارات العربية المتّحدة، أن تعزّز التعاون الإقليمي من خلال ربط الخليج العربي بأوروبا، عن طريق السكك الحديد. ويُعزّز هذا المشروع دور تركيا الإقليمي الريادي من خلال زيادة التكامل والتعاون الاقتصادي في المنطقة. كذلك، واصلت الجمهورية التركية بعد 15 يوليو/ تموز (2016) سياستها الدبلوماسية النشطة في الساحة الدولية، بقيادة فخامة رئيس الجمهورية، ومعالي وزير الخارجية، وعزّزنا علاقاتنا الدبلوماسية مع العديد من البلدان، ووقّعنا اتفاقيات تعاون جديدة. ولا تَخفى أهمّية علاقاتنا مع دولة قطر ودول المنطقة، ولا ننسى هنا اتصال أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني برئيسنا ليلة 15 يوليو، والتعبير عن دعمه وتأكيده لروابط الأخوّة بين البلدين. اليوم، بينما نحتفل بذكرى 15 يوليو، يتعزّز أملنا في المستقبل وثقتنا بالله. ففي الفترة التي تلت محاولة الانقلاب المشؤومة، عزّزت تركيا ديمقراطيتها، واعادت هيكلة مؤسّساتها، وإيمان أمّتنا وتمسّكها بالديموقراطية في هذه العملية، عزّزا من أملنا بمستقبل بلدنا. إنّ تصميمنا على تسليم تركيا قويّة مستقلّة ومُجهّزة بالقيم الديمقراطية لأجيالنا القادمة، يتزايد يوماً بعد يوم. إنّ 15 يوليو، لم يكن مُجرّد إحباط محاولة انقلاب، بل كان أيضاً انتصاراً لديمقراطيتنا وحرّيتنا ووحدتنا الوطنية. وهذا النصر مثال ساطع جديد على نضال أمّتنا من أجل الاستقلال والسيادة. ثقتنا بشعبنا وتصميمنا على حماية استقلالنا سيظلّان يُنيران طريقنا في المستقبل. أسأل الله الرحمة لشهدائنا الذين فقدوا أرواحهم ليلة 15 يوليو، واعرب عن الشكر والامتنان لأبطالنا المحاربين، واشكر كلّ فردٍ من أمّتنا على شجاعته وتضحياته. سنواصل العمل معاً من أجل تركيا أقوى وأكثر ازدهاراً.

> حقيقة تقديم الذين تورّطوا في محاولة الانقلاب وبعدها للمثول أمام العدالة، من دون إراقة دماء، تثبت أن تركيا دولة قانون

(سفير الجمهورية التركية لدى دولة قطر)

كاريكاتير — عماد حجاج

«الديمقراطية» في سورية تحت النار

سميرة المسالمة

يقطف السوريون اليوم الأثمن نتائج «ديمقراطية النظام»، بانتخاب مُمثّليهم في مجلس الشعب، ليعيشوا حالة اطمئنان على «مصالحهم» المفقودة، التي لا يزالون ينتظرون من يدافع عنها منذ أن استولى النظام السوري، عبر حزب البعث العربي الاشتراكي (الحاكم)، على تمثيل الشعب في مُؤسّسات الدولة كلّها، وامتلاكه حقّ توزيع مناصبها على الموالين لزعمائه، من أحزاب وشخصيات مُستقلّة، هدايا ومكافآت عينية، فتحوّلت المهام النيابية لأعضاءٍ كُثُر في المجلس من مسؤولية تمثيل الشعب إلى التمثيل عليه، واتخاذ ما يتوافق ويدعم إجراءات الحكومة التنفيذية بأشكالها الوزارية والأمنية والعسكرية كلّها، ومجاراتها في قراراتها، فأمسَت مُحاسبته، بعد أن انتُزعت مخالبه بتقييده قبل التشريح، وميزان النجاح، بالموافقات الأمنية والحزبية والقدرات المالية.

صحيحٌ أنّه لا جديد يُذكر في الحياة البرلمانية السورية منذ اندلاع الثورة عام 2011، أي في معايشة السوريين ثلاثة أدوار تشريعية قبل أن يعبروا إلى الرابع الدستوري، إلّا أنّها، ومع كلّ استخفاف «المعارضة» بها، تُعدّ واحدةً من أدوات النظام لتأكيد استمرارية سلطته على مُؤسّساته، ومنها مجلس الشعب، الذي «يُقوّنِين» النظامُ وجوده وتحرّكاته سياسياً عبره، قبلنا بشرعية انتخاباته أو لم نقبل، وهو يُصدّر هذا المشهد إلى الخارج وفي الداخل لتأكيد حالة «دولتية» طبيعية تعيشها سورية، رغم الانهيار الاقتصادي والمجتمعي، والاحتلال والفوضى، والحرب التي ينشّها في مناطق معارضته.

ولعلّ تصدير بعض الأسماء لتمثيل الرئيس سعيّد، أمّا حركة النهضة، التي هيمنت على عشرية الانتقال الديمقراطي قبل الانقلاب عليها، فإنّها أقرّت في بيان صدر منذ يومين مبدأ المشاركة، غير أنّها تركت لنفسها حرّية تقدير الموقف في ضوء التطوّرات اللاحقة.

الذي ينتقيها، ويسمح وفق قوانينه بترشّحها، ويُساندها حتّى نجاحها، ويضعها تحت القبّة التشريعية التي تتحمّل مسؤولية ما يصدر عنها، وما تسكت عنه، من تشريعات أو مراسيم وقرارات، ليقال للسوريين هذه «خياراتكم»، رغم براءتهم منها، حتّى لو اقترعوا عليها تحت ضغط الحاجة أو الخوف والترهيب.

وفقاً لذلك، لا يتحمّل مُرشّحون كثيرون عناء انتقاء برامجهم الانتخابية، فهم يردّدون ما اعتاد الشعب سماعه من سابقيهم، بمنحونهم الوعود نفسها من تلك التي تلامس احتياجاتهم المعيشية على بساطتها، من دون أن يُقرّبوا أيّ ملفّات سياسية أو أمنية تُؤسّس مشهداً سياسياً جديداً في البلاد، في تعنيه هذه المكافآت «المناصبية» لهم.

فحيث غابت السياسة عن مجلس الشعب منذ انتخابات 1973 (بعد أن صارت بقوائم مُغلقة على الجبهة الوطنية التقدّمية، التي يقودها حزب البعث وتشاركه الأحزاب الموالية له) غابت معها آمال السوريين في انتخابات حقيقية تفرز من يُمثّلهم في الجلوس على المقاعد النيابية من أمثال سعد الله الجابري (1947)، الذي رفض الامتثال للأوامر الفرنسية بالسماح لحامية مبنى المجلس النيابي تأدية التحيّة للعلم الفرنسي في أثناء إنزاله من على ساريته في دار الأركان الفرنسية، التي تقع في مقابل المجلس، ولعلّ النظام السوري، من دون أن يدري، أعاد إلى ذواكر السوريين معنى النائب البرلماني السياسي والمُؤتمَن على البلاد وقيمته، من خلال عرض مسلسل «تاج» للكاتب عمر أبو سعدة والمخرج سامر البرقاوي، ما يُبقي كلّ المتنافسين اليوم على مسافة بعيدة من هموم المواطنين، التي تتمثّل أولاً بتأمين بيئة سياسية آمنة لأولادهم، لإعادة إحياء اقتصادهم المنهار، أو قاب قوسين أو أدنى من الموت الأبدي. إذاً، والسوريون في مناطق النظام يعيشون تحت سقوف لأيّ مطامع في تغيير يُحدثه أصحاب العُرس أنفسهم، وتنطلق قوافل الموظفين لممارسة واجبهم «الوطني» في توثيق ممارسة الانتخابات، بعيش مَن تبقّى من السوريين في المناطق خارج سيطرة النظام من دون أن يكون لهم الحقّ ذاته في خداع أنفسهم، وممارسة ديمقراطية صورية، ما يعني أنّ قوى الأمر الواقع، من هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) إلى قوّات سوريا الديمقراطية (قسد) وفصائل المعارضة، لم تستطع أن تُقدّم بديلاً يُحتذى به في تمكين السوريين من حكم أنفسهم، وفي اختيار من يُمثّلهم تنفيذيّاً أو تشريعيّاً. ويمكن القول إذا كان محمّد قبنض، وهو مؤسّسه، ومنها مجلس الشعب، الذي «يُقوّنِين» النظامُ وجوده وتحرّكاته سياسياً عبره، قبلنا بشرعية انتخاباته أو لم نقبل، وهو يُصدّر هذا المشهد إلى الخارج وفي الداخل لتأكيد حالة «دولتية» طبيعية تعيشها سورية، رغم الانهيار الاقتصادي والمجتمعي، والاحتلال والفوضى، والحرب التي ينشّها في مناطق معارضته.

ولعلّ تصدير بعض الأسماء لتمثيل الرئيس سعيّد، أمّا حركة النهضة، التي هيمنت على عشرية الانتقال الديمقراطي قبل الانقلاب عليها، فإنّها أقرّت في بيان صدر منذ يومين مبدأ المشاركة، غير أنّها تركت لنفسها حرّية تقدير الموقف في ضوء التطوّرات اللاحقة.

> لم تستطع قوى الأمر الواقع تقديم بديلٍ في تمكين السوريين من حكم أنفسهم

(كاتبة سورية)

تلك المبالغات الإسرائيلية بعد نتائج الانتخابات الفرنسية

أحمد الجندي

لم يكن غريباً على الإسرائيليين أن يتفاعلوا مع نتائج الانتخابات الفرنسية، بعد أن جاءت نتائجها مُعلنةً فوز اليسار الراديكالي بقيادة حزب فرنسا الأبيّة، الذي يتزعّمه جان لوك ميلانشون، ليؤوّل ذلك إلى قلق إسرائيلي يهودي مَنّا عتبّر مُؤشّراً على مستوى غير مسبوق من معاداة الساميّة في فرنسا، وإلى مبالغةٍ مُستهدفة لتخويف اليهود الفرنسيين من نتائج الانتخابات، واعتبارها كارثية على مستقبلهم هناك.

يربط الإسرائيليون واليهود المُؤيّدون للصهيونية قلقهم بمواقف ميلانشون المُتعدّدة تجاه الاستيطان الإسرائيلي وممارسات الاحتلال ضدّ الفلسطينيين. وكان «فرنسا الأبيّة» قد حمّل في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 سياسات إسرائيل المسؤولية عن عملية طوفان الأقصى، عندما قال إنّ الهجوم المسلّح، الذي قادته حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، يأتي في سياق تكثيف سياسة الاحتلال الإسرائيلية في غزّة والضفّة الغربية والقدس الشرقية. علاوة على تغريدات خاصّة بميلانشون نفسه قال فيها إنّ «أعمال العنف كلّها التي انطلق لها العنان ضدّ إسرائيل، وفي غزّة، تثبت أمراً واحداً فقط، وهو أنّ العنف لا ينتج ولا يعيد إلّا نفسه». هذه المواقف المنطقية المُنسجمة مع رؤى اليسار الراديكالي، الذي يقوده ميلانشون، في المُقدّمة، ما يعني تعاظم تأثيره في السياسة الفرنسية، واحتمالية غير مُستبعدة لأن يذهب أبعد من ذلك في المستقبل. لم تنفصل رؤى الفعل الأولية على نتائج الانتخابات الفرنسية عن طبيعة الشخصية الصهيونية، التي تلعب دائماً على رواية المظلومية، والاضطهاد، واستحضار ذكرى المحرقة النازية في المناسبات كلّها. فاعتبرت صحيفة يسرائيل هيوم، يوم 8 يوليو/ تمّوز الجاري، عقب ظهور النتائج مباشرة، أنّ النتائج تُذكّر بحكومة فيشي الفرنسية، التي تعاونت مع ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وأنّ الحكومة المُقبلة المُتوقّعة، في ظلّ النتائج المُعلنة، لن تدافع عن اليهود إذا تعرّضوا للاعتداء، ومن ثمّ فإنّ الطائفة اليهودية هناك، التي يُقدّر عددها بنصف مليون يهودي، أصبحت خائفة الآن أكثر من أيّ وقت مضى، ولا تدري كيف يكون مصيرها في فرنسا. وكتب مراسل صحيفة يسرائيل هيوم، نيسان شتراوكلر، يقول: «إنّ الانتخابات في فرنسا وضعت يهود فرنسا في حالة من القلق وعدم الوضوح؛ فكتلة اليسار التي توحّدت حتّ اسم (الجبهة الشعبية الجديدة) أصبحت الكتلة الأكبر في البرلمان الفرنسي، وهي تضمّ حزب فرنسا الأبية الذي تتّهمه الطائفة اليهودية بتشجيع معاداة السامية في الدولة». ونقل شتراوكلر عن رئيسة اللجنة اليهودية الأميركية في أوروبا سيمون رودان بنزاكين قولها: «إذا استمرّت قوّة ميلانشون في تصاعد، فإنّ كلّ عائلة يهودية فرنسية ستسأل نفسها إن كانت تحبّ المغادرة إلى فرنسا». وحسب بنزاكين، فإنّ اللجنة التي ترأستها أجرت استطلاع رأي كشف أنّ 92% من يهود فرنسا يرون أنّ ميلانشون وحزبه عنصر أساسي في تنامي معاداة الساميّة في البلاد، وأنّ حملته واتهاماته ضدّ إسرائيل حول الحرب في غزّة رفعت مستوى العداء للساميّة هناك، معتبرة ميلانشون نسخة مطابقة لرئيس حزب العمال السابق في بريطانيا جيرمي كوربين. ومن الواضح أنّ الضغوط الصهيونية تهدف إلى تشويه شخص ميلانشون عالمياً، مثلما حدث مع كوربين من قبل، وتهييج الرأي العام ضدّه، من أجل تقليص أي احتمال في أن يكون له تأثير في السياسة الفرنسية؛ وفي هذا السياق اعتبر شخصاً شعبوياً، يؤسّس موقفاً انقلابياً ضدّ اليسار وإسرائيل، بل ضدّ اليسار المُعتدل المُنتمي إلى مركز الخريطة السياسية. إضافة إلى أنّ تصريحاته أظهرت أنّ معاداة الساميّة لم تعد خطّاً أحمر على عكس موقف السياسة الغربية. وبالتالي فإنّ دخول قوى يسارية مختلفة في ائتلاف مع حزبه يعني أنّ معاداة الساميّة ليست مرفوضة.

ما يهم هنا هو أن الموقف الصهيوني انقسم إلى خطاب إعلامي، وآخر عملي؛ ففي الخطاب الإعلامي جاءت تصريحات بنزاكين السابقة، وكذا ما قاله رئيس مجلس ممثلي الطوائف اليهودية في فرنسا (CRIF) يونانان أرفي، الذي اعتبر ميلانشون «تهديداً خطيراً على اليهود، بل وعلى العالم الحرّ». ومن الضروري تكوين ائتلاف من دونه، لأنّ ما نراه من تعاظم معاداة الساميّة لدى اليسار المُتشدّد يعني المزيد من الخطر على حياة اليهود، فكيف يمكن أن يُؤيّد حماس، ويهاجم إسرائيل واليهود». إضافة إلى تعليقات لميلانشون إسرائيليين واصلوا نبرة المبالغة نفسها والحديث العاطفي الخالي من أيّ منطق في أكثر الأحيان، كتعليق أحدهم أنّ ما حدث ضربة قوية لإسرائيل، ويهود فرنسا خصوصاً، وتعليق آخر أن قلبه تحطّم بعد ظهور نتائج الانتخابات الفرنسية، وأن فرنسا احتلّت على يد الإسلام من دون طلقة واحدة. في مقابل هذا الخطاب الإعلامي العاطفي المثير للهلع، ثمّة خطاب عملي يتقاسم بين توجّهين، أحدهما يتعلّق بالجهود التي تبذلها الطائفة اليهودية الفرنسية للدفع نحو تكتّل أحزاب الوسط معاً، وتشكيل حكومة ائتلافية تستبعد «المُتشدّدين». يضاف إلى ذلك أنّ قادة الطائفة اليهودية بدأوا خطاباً إعلامياً بعضه موجّه إلى الفرنسيين عامّة وأغلبه إلى السياسيين، مفاده توضيح مخاطر أن يكون ميلانشون وحزبه جزءاً من أيّ حكومة قادمة. أما التوجّه الآخر، وهو الأكثر أهمّية، الذي أخذ تركيزاً أكبر، فيرتبط بدفع اليهود الفرنسيين إلى الهجرة إلى فلسطين المحتلّة، وهذا الخطاب تبنّاه سياسيون كبار في إسرائيل، أحدهم رئيس حزب إسرائيل بيتنا، أفيغدور ليبرمان، الذي غرّد في «إكس» بقوله: «على وقع انتصار اليسار الراديكالي في انتخابات فرنسا، أدعو كلّ يهود فرنسا إلى الهجرة إلى إسرائيل، لم يعد هناك وقت». وإلى جانب ليبرمان، فإنّ مسؤولين في مؤسّسات صهيونية عالمية استغلّوا نتائج الانتخابات الفرنسية في سياق الدعوة إلى هجرة يهود فرنسا إلى فلسطين المحتلّة، ودفع دولة الاحتلال إلى تنفيذ خطّة تسهم في تحقّق هدفها.

في هذا السياق، نقل الصحافي في «يديعوت أحرونوت»، نافيف فوهوريلس، الخلافات الماضي، أي بعد نتيجة الانتخابات بيوم، في مقاله «سيئة لفرنسا وسيئة لليهود: انتخابات فرنسا صدمت الطائفة اليهودية»، عن الرئيس السابق لوفد الوكالة اليهودية في باريس، ومدير منظمة المهاجرين اليهود الفرنسيين في إسرائيل، أريئيل كندل، صورة مخيفة لأوضاع يهود فرنسا. وطبقاً لكندل، فإنّ 11 يهودياً قتلوا خلال الأعوام الماضية لأسباب معادية للساميّة، كما أنّ 15 ألف يهودي يتعرّضون لاعتداءات جسدية بشكل سنوي، إضافة إلى ما عبّر عنه أكثر من 200 ألف يهودي من شعور بالخوف بسبب الاعتداءات المعادية للساميّة. ويقول كندل إنّ هؤلاء جميعاً مضطرون إلى التعامل مع أحزاب اليسار المُتطرّف التي تنكر ما حدث في 7 أكتوبر (2023)، وتتعاطف مع حركة حماس. ولاستكمال البروباغاندا الصهيونية، يتحدّث كندل عن مشاعر مأساوية كشفتها استطلاعات الرأي في أوساط اليهود الفرنسيين؛ فلم يعد 68% منهم يشعرون بالأمان، وبات 38% من أبناء الطائفة اليهودية يُفكّرون في الهجرة، و13% (حوالى 60 ألفاً) يضعون الهجرة إلى إسرائيل في مقدمة اختياراتهم. غير أن الرئيس السابق لفرع الوكالة اليهودية في باريس، في مقال له في صحيفة يسرائيل هيوم، كتب كلاماً صريحاً عن استغلال ما يحدث من أجل تهجير يهود فرنسا إلى إسرائيل، وتخلّى تماماً عن نبرة التلميح السابقة: «نحن أمام فرصة لا تعوّض، علينا أن نستوعب المزيد من المهاجرين اليهود الفرنسيين إلى إسرائيل، وأن نحوّل حلم الهجرة حقيقة، لكن لكي يحدث هذا على حكومة إسرائيل أن تنفّذ خطة طوارئ لتهجير يهود فرنسا واستيعابهم، فإن لم تفعل ذلك فإنّها تخذلهم». هكذا يتصرّف الإسرائيليون، والصهيونية، وكأنّ الكون يدور حولهم، والبشرية تستهدفهم، وكأنّ الناخبين الفرنسيين حينما توجّهوا إلى صناديق الانتخابات لم يكونوا معنيين بمستقبل بلادهم، بل بمعاقبة إسرائيل. هذا التعامل يكشف تلك العقلية الصهيونية الانعزالية، التي لا ترى إمكانية أن يصبح اليهودي مواطناً في بلد آخر، وأنّ عليه الهجرة إلى إسرائيل كي يتمتّع بحقوق المواطنة الكاملة، القائمة على سلب حقوق الآخرين. وهي في هذا السياق لا تهتم بتوريطه أمام بلده الذي يعيش فيه، والتشكيك في الانتماء إليه، بل وتعمّد وضعه في أزمات لا تنتهي، لتقدم له الحلّ الذي يناسبها هي، أي الصهيونية، من دون أن تكون معنية حقيقةً بأمانه، وهو ما فعلته الصهيونية طوال عقود مضت منذ نشأتها.

> استغل قادة إسرائيليون ومسؤولون صهيونيون فوز اليسار بالانتخابات الفرنسية للدعوة إلى هجرة يهود فرنسا إلى فلسطين

(كاتب مصري في إسطنبول)

ترامب في مواصي خانيونس

معن البياري

أخبرتْنا مواقع الأخبار ومنصّاتها والتلفزاتُ ووكالاتُ الأنباء، أول من أمس، بموتِ كثيرٍ جدّاً من نازحيّ إسرائيليٍّ في نازحين في خيامهم في منطقة المواصي في محافظة خانيونس في قطاع غزّة، وبأعداد الشهداء والجرحى منهم. ونُقلت إلينا صور مفزعة، وأحاديثُ من شهود عيانٍ على المذبحة التي لا يليق أن يغيب عنّا أنها الثالثة التي تعرّض لها هؤلاء الناس، المُتروكون لشهيّة القتل لدى الوحش الإسرائيلي، كما كل الغزّيين في كل موضع في القطاع... ولكن، ماذا فعل من بقوا أحياء، هناك في هذه المنطقة، غير السكنيّة، المفتوحة، والتي بلا شبكات صرفٍ ص

أيُّ أفق للعالم العربي بعد زلزال 7 أكتوبر؟

بهي الدين حسن

عجز العالم العربي خلال موجتَي انتفاضات الربيع العربي اللتين تواصلت نحو عقد، في الوصول إلى حلول وسطٍ مناسبةٍ بين نُخَب حاكمةٍ فشلت في الانتقال بالاستقلال الوطني عن المُستعمِر الأجنبي إلى النهوض بالمقدّرات الاقتصادية والإنسانية لشعوبهم وطموحات شعوب عجزت في أن تُطوّر نُخَباً سياسية بديلة، لديها مشاريع مدروسة لمستقبل أفضل، وليس مُجرّد شعارات رومانسية ثوريّة. كانت تونس استثناءً لم يدم، للأسباب نفسها التي أعاقت الدول الأخرى. المغرب استثناء آخر بفضل ذكاء نُخْبَة الحكم فيه. دول الخليج الغنيّة بنفطها استثناءٌ من نمط ثالث، لذا صارت مُنفصلة تقريباً عن باقي المنطقة بسماتها الخاصّة، الاقتصادية والسياسية. نتيجة ذلك العجز في التوصّل إلى حلول توافقية، اندلعت حروب أهلية، وصراعات مُسلّحة ضارية، وانقلابات عسكرية، في دول عربية عدّة، ارتُكِبت خلالها جرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانية، نتجت عنها مآسٍ إنسانية وجيوستراتيجيّة ما زالت متواصلة، فتفكّكت ثلاث دول تتقاسم السلطة فيها أطرافٌ متعدّدة تتمتع بدعم أطراف إقليمية ودولية متصارعة (سورية وليبيا واليمن)، بينما يتهدّد السودان المصير نفسه، وتحتلّ إيران مقعد الحاكم الفعلي في كل من العراق ولبنان، وتصير أكبر دولة عربية (مصر) ثاني أكبر دولة مديونة تعيش على التسوّل من دول الخليج وأوروبا، والمؤسّسات المالية الدولية، بينما تعجز في وضع حدّ للانهيار المتواصل في عُملتها الوطنية، وفي توفير إضاءة يومية مُنتظمة لمواطنيها في منازل عاصمتها ومدنها. خلال آخر عشر سنوات، صارت المنطقة العربية بمثابة رجل العالم المريض، تتنافس القوى الإقليمية الصاعدة (إيران وإسرائيل وتركيا) على اقتسام النفوذ فيه، وقضم أطراف منه. هذا تطوّر غير مفاجئ. في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 شنّت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) «طوفان الأقصى». قد تفشل هذه العملية في تحقيق الأهداف الفلسطينية التي وُضِعت لها، أو قد تتجاوزها بتحقيق أهداف فلسطينية أخرى لم تكن مُقدَّرة لها. ولكن من المرجّح أن تكون لها تأثيرات نوعية في العالم العربي، في ضوء أنّه صار ساحة لانهيارات أرضية جيوسياسيّة متوالية خلال العقد الماضي، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه أعلاه. بصرف النظر عن التقييمات السالبة أو الإيجابية لعملية طوفان الأقصى ذاتها، فقد ردّت عليها إسرائيل بإطلاق حرب إبادة واقتلاع للفلسطينيين في غزّة، تحت مزاعم الدفاع عن النفس، ومنحت دفعة أكبر للسعار الاستيطاني في الضفّة الغربية. بينما انبعثت أكبر حركة تضامن شعبي مع حقوق الشعب الفلسطيني في الجامعات الأميركية، ومدن عدّة في أوروبا والولايات المتّحدة، ما اضطر الإدارة الأميركية لتقديم مشروع قرار في مجلس الأمن بوقف إطلاق النار في غزّة (10 يونيو/ حزيران 2024)، رغم استخدامها حقّ النقض (فيتو) لمنع إصدار مشاريع قرارات مشابهة توالت في الأشهر السابقة. كما أعلنت حكومات دول في أوروبا اعترافها بالدولة الفلسطينية. وبالتوازي، صارت المسألة الفلسطينية في رأس جدول أعمال أكثر محكمتَين أهمّية في العالم. تُحاكَم إسرائيل في محكمة العدل الدولية بتهمة الشروع في الإبادة الجماعية، بينما تبتُّ المحكمة الجنائية الدولية في طلب المُدّعي العام القبض على رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، ووزير أمنها يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وتبتُّ كذلك في طلبه القبض على ثلاثة من أبرز قيادات حركة حماس باتهامات مشابهة. هذا التضامن العالمي مُتعدّد الأطراف والأبعاد، الذي تواصل أشهراً، لم يواكبه تضامنٌ جماعي شعبي مماثلٌ في العالم العربي إلّا في المغرب، بينما لم تسمح الحكومات العربية بتجسيد نداءات التعبير عن التضامن الشعبي مع الشعب الفلسطيني، إلّا بشكل رمزي في الأردن وفي اليمن، مع اختلاف دوافع السماح، بينما قُبِض على مئات المصريين الذين حاولوا تجسيد هذا التضامن. للأسف، ليست هذه الفجوة الهائلة بين التعبير الشعبي عن التضامن العربي مع القضايا العربية والتضامن العالمي مع القضايا نفسها جديدة. حجم الفجوة فقط هو الذي يختلف. فخلال عامي 2002 و2003، اجتاحت تظاهرات تضامنية حاشدة عواصم ومدناً في أوروبا وأميركا الشمالية تضامناً مع الشعب الفلسطيني، ثمّ احتجاجاً على الغزو الأميركي للعراق، وبلغ عدد المشاركين فيها (في 15 فبراير/ شباط 2003) نحو 20 مليوناً، فيما اعتُبِرَت أكبر تظاهرة في تاريخ البشرية. رغم محدودية تظاهرات التضامن في العالم العربي في ذلك الوقت، مقارنة بخارج المنطقة العربية، إلّا أنّها التظاهرات الوحيدة في العالم التي سقط فيها قتلى، وتعرّض مئات المواطنين للاعتقال والتعذيب، في بعض الدول العربية. لكنّ فجوة سياسية مُركّبة من نمط آخر بدأت تتشكّل ملامحها في الأفق منذ 7 أكتوبر (2023). صحيح أنّه لم يسقط قتلى هذه المرّة في التظاهرات التضامنية العربية المحدودة، ولكن سقط نحو 40 ألف شهيد فلسطيني أمام عيون الجميع، بينما يهدّد نحو مليونين آخرين خطر المجاعة، ما يُعمّق كلّ يوم الشعور بالعجز والعار؛ شعور بالعجز تجاه وحشية آلة الحرب الإسرائيلية والمساندة الأميركية لها؛ شعور بالعجز إزاء ضراوة القمع السياسي والأمني لمبادرات التضامن الشعبي، أو حتّى التعبير عن الشعور الإنساني بالفجيعة؛ شعور بالعار نتيجة مقارنة مدى ضآلة الفعل التضامني الشعبي العربي بمدى حجم وفاعلية التضامن الشعبي في مجتمعات دول تُشكّل في ذاكرة الثقافة السياسية العربية مُعسكرَ الاستعمار والإمبريالية؛ بل مشاركة قطاعات واسعة من اليهود في هذه الأعمال التضامنية، وتبرُّؤ أبرز رموزهم الأدبية والأكاديمية علناً من جرائم الحرب الإسرائيلية؛ شعور بالذهول والعجز إزاء هُزال ردّات فعل الحكومات العربية على وحشية العدوان الإسرائيلي، بالمقارنة حتّى مع موقف هذه الحكومات قبل عشرين عاماً، أو بموقف حكومات غير عربية الآن، مثل جنوب أفريقيا ودول أوروبية ولاتينية. جامعة الدول العربية ماتت فعلياً (من دون إعلان وفاة) في القضايا كلّها، وليس في المسألة الفلسطينية فقط. الأمين العام الحالي لا يحاول حتّى التظاهر بأنّ الجامعة ما زالت تتنفّس، مثلما كان يتظاهر أمناء عامّون سابقون. بالتوازي مع حرب الإبادة الجارية في غزّة، لم يجد قادة جيوش خمس دول عربية حَرجاً في الاجتماع الشهر الماضي (يونيو/ حزيران) في البحرين مع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، للتباحث في الأمن الإقليمي. لذا يبدو مُقنعاً ما كتبه اللبناني حسام عيتاني: «إنّ المسألة الفلسطينية قد هبطت في جدول أعمال الحكومات العربية من الشقّ السياسي إلى الشقّ الإنساني».

> الانتزاع الفعلي للدولة الفلسطينية من مداولات القانون الدولي وتحويلها لمؤسّسات حيّة لا يُحقّقه تحويل الشعب الفلسطيني كلّه لمقاتلين يحملون السلاح
>
> فجوة هائلة بين نمط الأماني التي أطلقتها عملية طوفان الأقصى والصمود البطولي للشعب الفلسطيني، والحقائق السياسية المريرة في الأرض

يساهم في تعميق هذه الفجوة المُركَّبة، أيضاً، استمرار «حماس» في الاشتباك المُسلّح مع أقوى جيش في المنطقة تسعة أشهر، مقابل نجاح الجيش ذاته في إخراج أقوى جيش عربي (مصر) من ميدان القتال في حرب 1967 بعد ثلاث ساعات فقط، في أعقاب تدميره سلاح الطيران المصري. مع ذلك، هناك مُكوّن فلسطيني حيوي في تخليق فجوة العجز، فالهدف في النهاية هو سياسي وليس عسكرياً، أي الانتزاع الفعلي للدولة الفلسطينية من مداولات القانون الدولي وتحويلها لمؤسّسات حيّة في الأرض. هذا الهدف لا يُحقّقه حتّى تحويل الشعب الفلسطيني كلّه، في الضفّة الغربية وغزّة، لمقاتلين يحملون السلاح. وفقاً للأكاديمي الفلسطيني يزيد صايغ في دراسته المرجعية «الكفاح المُسلّح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية (1949- 1993)»، فإنّ الكفاح المُسلّح استراتيجيّة قد انتهت عملياً عام 1982 بخروج قوّات منظّمة التحرير من آخر دولة عربية مجاورة لإسرائيل كانت تسمح بذلك. بقي بالطبع الحقّ في مقاومة الاحتلال المضمون بالقانون الدولي، أي عمليات المقاومة المتفرّقة التي تحدث من وقت لآخر. لكن تحقيق هدف الاستقلال يتطلّب تطويرات نوعية ومُؤثّرة في علاقات القوى الدولية والعربية والفلسطينية، وداخل المجتمع الإسرائيلي، ومواقف هذه الأطراف من المسألة الفلسطينية. لا يكفي أن تلوك الأطراف الثلاثة الأولى عبارة «الدولة الفلسطينية» أو «حلّ الدولتَين»، في كلّ مناسبة ومن دونها، لكي يتحقّق هذا الهدف. من الضروري تحويل هذه العبارات الواعدة إلى آلية سياسية توجد حقائقَ في الأرض، خاصّة أنّه لا يوجد أي طرف ذي وزن في إسرائيل، في الحكم أو المعارضة، يقبل ذلك. فأنصار سيناريو الدولتَين أو سيناريو الدولة الواحدة ثنائيّة القوميّة بدأوا في الانقراض في إسرائيل منذ اندلاع العمليات الانتحارية ضدّ المدنيين الإسرائيليين في تسعينيّات القرن الماضي، ثمّ تدشين الصعود التدريجي لأقصى اليمين المتطرّف. لا يخلو من مغزى أنّ قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، الذي ترقّبه العالم طويلاً، الذي كانت تلهث وراءه أطراف فلسطينية وعربية ودولية على مدار ثمانية أشهر، لا يجد إرادة دولية لإعماله رغم مرور شهر منذ صدوره. في المقابل، لا يوجد تحرّك فلسطيني مُؤسّسي جادٌّ نحو خلق الحقائق السياسية على الأرض، هناك أُمنيات. قال رئيس حركة حماس في الخارج، خالد مشعل (يونيو/ حزيران 2024): «السيناريو الأقرب للتحقّق هو انهيار هذا الكيان (إسرائيل) وتفكّكه، وفقدانه مُبرّرات وجوده». لم يشرح كيف، بينما مفاوضات التوفيق بين حركتَي فتح وحماس تتواصل للعام السابع عشر. تتبدّل مواقع التفاوض من القاهرة إلى الدوحة إلى الجزائر، ثمّ أخيراً في موسكو، من دون حصاد. السلطة الفلسطينية، التي بُنِيت على النسق السياسي والأمني لحكومات عربية، أهلكها الفساد المالي والإداري، وتعاونها الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي. يقول الباحث المتخصص في الشأن الفلسطيني ناثان براون إنّ «مُؤسّسات السلطة الوطنية قد ذَبُلت وانحطّت وفَقَدت صلتها بمشروع بناء الدولة إلّا في المستوى الخطابي». لذا، ليس مفاجئاً أن تكون مكانتها السياسية والأخلاقية في الحضيض في نظر الشعب الفلسطيني ذاته، وفقاً لأحدث استطلاعات الرأي (يونيو/ حزيران 2024) في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، التي يُجريها بشكل مُنتظم المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عبّاس (أبو مازن) هو الأدنى شعبية بين المُرشّحين لرئاسة الدولة الفلسطينية الموعودة، لدى من شملهم استطلاع الرأي. المرشّح الأكثر شعبية في الاستطلاعات دائماً مروان البرغوثي (السجين مدى الحياة، الذي يحتاج مُعجزة لكي تقبل إسرائيل الإفراج عنه) متفوّقاً بفارق كبير أيضاً عن قيادات «حماس» داخل غزّة وخارجها. في هذا السياق البائس، من المفهوم تماماً أن ينقسم الشعب الفلسطيني بحدّة بشأن خيارات المستقبل، فوفقاً لاستطلاع الرأي المذكور، تراوحت الخيارات بين مواصلة الكفاح المُسلّح، والمقاومة السلمية، وحلّ الدولتَين، والدولة الثنائيّة القوميّة، وحل السلطة الوطنية الفلسطينية. أخيراً، بصرف النظر عن فحوى أهداف حركة حماس من «طوفان الأقصى»، فإنّها، وردّات الفعل العسكرية والسياسية على تلك العملية، قد شكّلت حافزاً لزلزال سياسي ما زالت هزّاته تتواصل، لكن هناك فجوة أخرى هائلة بين نمط الأماني التي أطلقتها العملية والصمود البطولي للشعب الفلسطيني، والحقائق السياسية المريرة في الأرض، حيث ليس واضحاً بعد طبيعة الحقائق السياسية الجديدة التي ستتخلّق يوماً. يعتقد بعض المُحلّلين أنّ الفجوة الهائلة بين حجم المعاناة الإنسانية الفلسطينية وديناميكية التضامن الدولي الفيّاض معها، من ناحية، والعجز العربي الحكومي والشعبي، من ناحية أخرى، قد يكون مَصدراً لانفجارات عفوية في العالم العربي. قد يكون هذا بمثابة زلزال سياسي من نمط آخر، ربما يكنس معه أنقاض مرحلة فشل الدولة القومية في المنطقة، الذي طال أكثر ممّا ينبغي، وربّما يضع المنطقة في أعتاب مرحلة تاريخية جديدة.

(مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)

عَقيد تا نتنياهو وعُقد تاه

جورج كعدي

قبل أن يُمسي مصير نتنياهو الشخصيّ على المحك، وقَدَراً محتوماً يحاول الهرب منه أو في الأقلّ تأجيله، فإنّه بالتوازي صاحب عقيدة ثابتة غير متحوّلة، منذ عقود طويلة، تملي عليه مواقفه وتصرّفاته وقراراته، سواء السياسية (التي يتقنها) أو العسكرية التي لا يُدرك كثيرها لأنّه، على عكس معظم أسلافه، غير وافد من الجيش، بل من الدبلوماسية. وإذ «يُدوِّخُ» العالم اليوم بتكتيكاته التفاوضيّة المراوغة والمتناقضة والمتبدّلة والمنافقة، يوماً فآخر، بين قبول ورفض للمبادرات، من أيّ جهة أتت، ولصفقات تبادل الأسرى، واتفاقيات الهدنة ووقف إطلاق النار، فإنّه ينسجم بذلك مع فكره ونهجه القديمين اللذين نشأ عليهما جابوتنسكيّاً بتأثير من والده بنتسيون، أحد عتاة الصهاينة زمن المؤسّسين والتابع لنهج زئيف جابوتنسكي، المتطرّف بتأثّر من والده (جدّ بنيامين نتنياهو) نتان ميلوكوفسكي، الذي ربطته علاقة صداقة شخصية وأيديولوجية بجابوتنسكي، وكان حاخاماً منذ سنّ الثامنة عشرة، وأحد القادة المهمّين في الحركة الصهيونية.

كان بنتسيون نتنياهو، بحسب دراسة الباحث مهنّد مصطفى، إحدى أكثر الشخصيات أهمّية، التي تأثّر بها نتنياهو (الابن)، إذ كان الأب واسع الاطلاع على تاريخ الشعب اليهودي في القرون الوسطى، وعلى فكر الحركة التصحيحية – التنقيحية، وأكثر العارفين بفكر جابوتنسكي، ويعتنق الأيديولوجية التي تدعو إلى إقامة «إسرائيل الكبرى» التي تتجاوز أراضي الضفّة الغربية إلى الأردن، ولا يعترف بوجود شعب فلسطيني، ومن القائلين (كما يردّد ابنه اليوم) «إنّ حلّ الدولتَين لا وجود له، فليس هناك شعبان، بل شعب واحد وسكّان عرب، وليس هناك من شعب فلسطيني...». ويومَ سُئل نتنياهو (الأب) عن الحلّ أجاب مثلما يجيب الابن الأمين على «الوصيّة»: «ليس هناك من حلّ سوى القوّة والحكم العسكري القوي. أيُّ انفجار سيجلب معاناة هائلة على العرب. لا ينبغي لنا أن ننتظر نشوب تمرّد كبير كي نباشر العمل، بل علينا أن نتصرّف على الفور وبقوة كبيرة كي نمنعهم من الاستمرار (...) يجب أن نعتمد مع العرب لغة يفهمونها ويُعجبون بها؛ لغة القوّة» (من قال له ذلك؟!).

> الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بحسب عقيدة نتنياهو، تنبغي إدارته وتصعيده وتحويله واقعاً غير قابل للحلّ
>
> لم يعد من هامش واقعيّ لعقيدة نتنياهو القديمة تسويفاً وشراءً للوقت، وتخطيطاً عبثياً لمنع الكارثة عن إسرائيل

بثّ بنتسيون نتنياهو في عقل ابنه الفكرة المسيانية (الخلاصية)، التي تنذر بالكارثة (الأبوكاليبوس)، ومقولة أنّ التاريخ يسير في مسارين: الأول التاريخ العام، والثاني تاريخ اليهود. لذا نرى نتنياهو (الابن) دائم الاستحضار للتاريخ في الحاضر، وقارئاً للمستقبل من التاريخ. فضلاً عن مقولة رؤية المستقبل من أجل الحاضر أيضاً، وهذه المقولة هي الأكثر تأثيراً في نهجه العملي الذي يرمي إلى منع كارثة مستقبلية (كزوال «دولة إسرائيل» مثلاً) من خلال فهم ديناميكيتها التاريخية والاستعداد لها في الحاضر. المستقبل يُقلق نتنياهو أكثر من الحاضر، لذا يعمل من أجله أكثر من اللحظة الراهنة. هو لا يريد تكرار خطأ يتسحاق أباربانيل (1437 ـ 1508) الذي رأى في زمنه كارثة في الأفق تنتظر اليهود في إسبانيا، لكنّه لم يفعل شيئاً سوى الانتظار، معتمداً على إيمانه بقدوم المُخلِّص. لا يريد بنيامين نتنياهو انتظار عودة «المسيا»، فالصهيونية التي يدين بها نقيض يهودية أباربانيل الخلاصية، إذ يعمل ضمن التاريخ العام لا ضمن التاريخ اليهودي. يعمل نتنياهو على خلاص اليهود من كارثة مستقبلية عنوانها المتردّد لديه منذ عقود «المشروع النووي الإيراني في الوقت الراهن». لا يريد انتظار حصول الكارثة، بل منعها منذ الآن. هاجسٌ هَوَسيٌّ، عقدةٌ وعقيدةً. يدرك بنيامين نتنياهو أنّه من خلال تصعيد خطر «الكارثة الكامنة» يستطيع الحفاظ على وعي سياسي يهودي جماعي، مثل صمغ يَشدّ وحدة الكيان السياسي اليهودي. لذا فإنّ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لا يمكن حلّه، بحسب عقيدة نتنياهو وفكرته الاستراتيجية البعيدة، من خلال اتفاق سلام، أو ضمّ المناطق، أو الانسحاب أحاديّ الجانب، أو طرد الفلسطينيين، بل بإدارة هذا الصراع وتصعيده وتحويله واقعاً غير قابل للحلّ. وبالتالي، الأفضل لحلّ التهديد الذي يُمثّله المشروع النووي الإيراني هو احتواء هذا التهديد من خلال نظام عقوبات أبديّ يُفرض على إيران. ومن أجل ذلك يُبقي نتنياهو المجتمع الإسرائيلي في حالة طوارئ. فلسفته السياسية كلّها هي فلسفة منع الكارثة الكامنة. أما «عقيدة اللاحلّ»، وهي عنوان كتاب للباحث أنطوان شلحت (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2014) ، فتكشفها قراءة شاملة لمسيرة نتنياهو وخياراته ومرجعياته الأيديولوجية، وفي ذلك إيثاره سياسة الصدام والتوسّع في صعيد العلاقة مع الفلسطينيين، وتعدّد الأدوات التي استخدمها ماضياً في ما بات يعرف باستراتيجية البقاء في السلطة، خصوصاً في ولايتيه الثانية والثالثة، بعد سقوطه المُدوّي في تسعينيّات القرن العشرين. فما يبديه نتنياهو من سياسة المراوحة التي تخفي دوماً شراء الوقت من الفلسطينيين والأميركيين ودول العالم (عملية شراء الوقت واضحة في تصرّفاته الراهنة أيضاً) يهدف إلى تلافي التوصّل إلى أيّ اتفاق مع الفلسطينيين، ففي الأثناء يتّسع الاستيطان، ويُستقدَم المزيد من اليهود لاستيطان الأراضي المُحتلّة الإضافية.

تقوم «عقيدة نتنياهو» في ما يتعلّق بالصراع على أنّ ثمّة حاجة، بحسب تعبيره، إلى تجديد النمط القديم الرامي إلى تحقيق السلام لجعله يأخذ الواقع الجديد (أي عدم الاستقرار الإقليمي) في الاعتبار، كذلك بالنسبة إلى الوظائف والمسؤوليات الجديدة التي يتحمّلها الجيران العرب الذين تتطلّب عقيدة نتنياهو أن يقبلوا بالتطبيع الشامل مع (إسرائيل) للبحث بعد ذلك في السلام مع الفلسطينيين، وهذا أسلوب مراوغة من الأخبث في السياسة، ويسير عكس المسار التاريخي الذي يقتضي إعطاء الفلسطينيين حقوقهم، ومن ثم السلام فالتطبيع.

هل يبدّل حدث غزّة العظيم والمفصلي شيئاً في عقيدة نتنياهو وحساباته، فيعيد النظر في نظرياته الاستراتيجية الموروثة؟... يبدو من واقع الأمر أنّه إذا لم يُقدِم طوعاً على مثل هذين، التبديل وإعادة النظر، فإنّه سيفعل مُرغَماً. موازين القوى على الأرض تبدّلت ولم تبقِ «إسرائيل» تخيف كما في السابق. سقطت الهالة وسقط معها ترف نتنياهو النظري، الطاووسي والاستعلائي. لم تبقَ المدعوّة «إسرائيل» سيّدة اللعبة؛ هَوَتْ من برج الرعب والتهديد. الكيان المُستهاب غدا مُستباحاً. جيشه ذليل في وحول غزّة يصطاده سلاح مقاومة من صنع محلّي. مجتمعه مُتصدّع يتخابط ويتخبّط. أمنه وأمانه مفقودان. ازدهاره صار من حكايات الماضي. أحلام التطبيع بلا سلام مع الفلسطينيين صارت أضغاثاً. بالتالي ما من هامش واقعيّ لعقيدة نتنياهو القديمة تسويفاً وشراءً للوقت الذي نفد، ومراوحةً عند نقطة اللاحلّ، وتخطيطاً عبثياً لمنع الكارثة عن مستقبل كيان تميل شمسه إلى الأفول والانطفاء.

(كاتب وأكاديمي لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads